المحاضرة السادسة:

المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر الظاهرة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، والعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع وطيدة جدا، فالناس داخل السوق ومن خلال العمليات الاقتصادية (البيع، الاستهلاك، الإنتاج....) يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات اجتماعية، كما أنهم وهم يتفاعلون مع بعضهم البعض يتعرضون لعمليات اقتصادية: التبادل، الاستهلاك.... وفي المجتمع " يمكن التعامل مع الاقتصاد باعتباره نسقا فرعيا على أساس أنه يشكل التساند المتبادل بين مختلف الوحدات الداخلة في عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع النادرة والخدمات."[1]

وتتحدد أهمية الاقتصاد في أي مجتمع كونه النظام الذي يعمل على تسيير حركة ذلك المجتمع ودفع عجلة النمو والتطور فيه. ويقوم اقتصاد البلدان المتطورة في العصر الحالي على المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها. وقد تم تعريفها على أنها: " كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط."[2]

كما أن المؤسسة الاقتصادية هي: " شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة." [3]

أنواع المؤسسات الاقتصادية[4]: يتم تحديد أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب تصنيفات الباحثين المتعددة، والتي من أهمها:

حسب طبيعة الملكية: المؤسسات العامة (العمومية) والمؤسسات الخاصة: وتعود ملكية المؤسسات العمومية للجهات الحكومية، فهي ملك للدولة ويقوم على إدارتها أشخاص معينون من الدولة

---

[1]- محمد الجوهري وآخرون، **الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث**، دار المعارف، 1982، ص42.

[2]- ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد وظائفها وتسييرها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، د.ت، ص12.

[3]- صمويل عبود، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1982، ص 58.

[4]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، 1999.

ويتقاضون أجورا محددة مسبقا وفق سلم ثابت نسبيا مقابل الجهود التي يقومون بها. بينما تكون المؤسسات الخاصة ملكا لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص غير الحكوميين.

حسب النشاط الممارس: المؤسسات التجارية الصناعية والفلاحية ومؤسسات الخدمات

حسب الحجم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]

حسب المجال الجغرافي: المؤسسات المحلية وهي التي توجد في منطقة محلية فقط ولا توجد لها أية فروع. والمؤسسات الوطنية وهي المؤسسات التي تكون لها فروع عبر الوطن. والمؤسسات العالمية وهي المؤسسات التي توجد في مناطق كثيرة من العالم.

أهداف المؤسسة الإقتصادية: تتعدد الأهداف التي ترمي المؤسسات الاقتصادية لتحقيقها، وهي في ظاهرها أهداف ربحية وتجارية بالدرجة الأولى. لكن تطور المجتمعات وحاجاته جعل أهداف المؤسسات الاقتصادية ترتقي عن المجال المادي إلى العديد من الأهداف التي من أهمها:

إنتاج السلع والخدمات.

تحقيق الربح والاستمرارية.

تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.

المساهمة في المسؤولية الاجتماعية.

المساهمة في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

التقليل من حدة البطالة في المجتمع.

تحسين مستوى المعيشة في المجتمع.

---

[5]- ماهر حسن المحروق وإيهاب المقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، 2006.